مساهمة تحرير التجارة الخارجية في القطاع الزراعي للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة تحليلية للفترة 2000–2022

The importance of foreign trade liberalization on Algeria's agricultural sector in light of economic reforms, Analytical study for the period 2000-2022

ط.د. رحموني سفيان *

مخبر إدارة الأفراد والمنظمات،

جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر

soufiane.rahmouni@univ-tlemcen.dz

أ.د. بن طيب هدايات خديجة

مخبر إدارة الأفراد والمنظمات،

جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر

bentayeb.hidayat@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2024/03/15 تاريخ القبول: 2024/04/29 تاريخ النشر: 2024/06/19

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان إطار التحرير التجاري الذي تسعى الجزائر من خلاله إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومساهمته في القطاع الزراعي من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية خلال الفترة من 2000–2022،كما تطرقنا في هذه الدراسة إلى تحليل بيانات مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، معتمدين في ذلك على بعض المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية حيث أبانت المؤشرات عن أداء إيجابي للتجارة الخارجية مع تسجيل تراجع في العجز في الميزان التجاري، وارتفاع للصادرات الزراعية يقابله انخفاض للواردات الزراعية بالرغم من معاناة الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة فيروس كورونا (covid-19)، وهذا ما يعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للإصلاح الاقتصادي بتنويع الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية :تحرير التجارة الخارجية، الإصلاحات الاقتصادية، التنمية الزراعية.

Abstract:

This study aims to elucidate the framework of commercial liberalization through which Algeria seeks integration into the global economy, and its contribution to the agricultural sector through the economic reforms initiated by the Algerian state during the period from 2000 to 2022. Additionally, this study delves into analyzing the data on the contribution of the agricultural sector to economic development, relying on some key indicators of foreign trade. The indicators showed a positive performance of foreign trade with a decrease in the trade deficit and an increase in agricultural exports, coupled with a decrease in agricultural imports despite the global economy's struggles with the repercussions of the COVID-19 pandemic. This reflects the efforts made by the Algerian government in economic reform by diversifying exports beyond hydrocarbons.

Key Words: Trade liberalization, economic reforms, agricultural development.

JEL Classification : Q17 ; F13.

*مرسل المقال : رحموني سفيان، (*soufiane.rahmouni@univ-tlemcen.dz*)

مقدمة:

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة بين اقتصاديات الدول فلا توجد دولة تستطيع أن تحقق اكتفاءها الذاتي دون الاعتماد على الخارج وعليه فهي تحتاج إلى التبادل التجاري مع الدول الأخرى من أجل توفير احتياجاتها من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو يمكن إنتاجها في الداخل ولكن بتكلفة مرتفعة حيث يصبح عندها الاستيراد من الخارج أفضل من إنتاجها في الداخل وبالتالي عليها أن تتخصص في إنتاج سلع وخدمات التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تتبادلها بفائض منتجات الدول الأخرى.

والجزائر كسائر الدول النامية انتهجت سياسة تجارية أكثر انفتاحا حيث ينظر إليها كمساهم إيجابي في زيادة إنتاج القطاع الزراعي محاولة تقليص الفجوة الغذائية لديها مع تشجيع التوسع في قطاعات إنتاج الغذاء المحلي الذي لا يزال أهم مصدر لتوفير احتياجات المواطنين، وبات واضحا أن الجزائر تسعى للاستفادة من الفرص التكنولوجية والخبرة التي توفرها الشركات العالمية بغية تنمية مواردها الاقتصادية.

الإشكالية: من خلال ما تم تقديمه يمكن صياغة جوهر إشكالية الدراسة بالشكل التالي: **ما مدى أهمية تحرير التجارة الخارجية على تطور ونمو القطاع الزراعي في الجزائر؟**

و ينبثق عن هذا السؤال، أسئلة فرعية نفادها:

- ما العلاقة الارتباطية بين القطاع الزراعي و التحرير التجاري؟
- كيف يؤثر ذلك على اقتصاديات الدول و على الاقتصاد الجزائري خصوصاً؟

ومنها تتجلى الفرضية الرئيسية لهذا البحث:

تحرير تام للتجارة الخارجية و السماح للمنتوجات الزراعية الخارجية بالدخول بدون قيود سيؤثر سلباً على القطاع الزراعي الجزائري.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في البحث منهجية التحليل الوصفي من خلال تبيان الإطار المفاهيمي لتحرير التجارة الخارجية والقطاع الزراعة والعلاقة بينهما، كما درسنا بشيء من التحليل لتطور القطاع الزراعي وتأثيره على تحقيق معدلات مساهمة أكبر في الجزائر، وذلك بالاعتماد على إحصائيات وبيانات لمختلف الهيئات والوزارات التي تعنى بالشأن الغذائي والزراعي.

I . التجارة الخارجية، القطاع الزراعي و العلاق الارتباطية بينهما :

1. مفهوم تحرير التجارة الخارجية :

استخدمت الأدبيات الاقتصادية خاصة تلك التي اهتمت بالعلاقات الاقتصادية الدولية عدة مصطلحات في هذا الشأن، فقد نجد مصطلح التحرير التجاري Libéralisation Trade ومصطلح الانفتاح التجاري Openness Tradeومصطلح الانفتاح نحو التجارة الدولية Trade International to Openness كلها مصطلحات تشير إلى إحدى سياستي التجارة الخارجية والتي تصور ذلك الموقف الذي تتخذه الدولة في إطار تحديدها للأدوات والإجراءات المنظمة لعلاقاتها التجارية بينها وبين الدول الأجنبية، وذلك سعيا منها للتغلب على اختلال ما وقع في هيكلها الاقتصادي (غنيم، 2006، صفحة 01) إلاّ أنه في هذه الحالة فقد نقصد بسياسة تحرير التجارة الخارجية ما يلي: العمل على إطلاق تيارات التبادل الدولي حرة لا يقيدها في ذلك قيد ولا يعيق حركتها عائق تضعه الدولة أو السلطات .(Gilbert Niyongabo, 2003, p. 09)

كما يمكن تعريف التجارة الخارجية أيضا بأنها:" تلك عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل" (شعيب و بن يخلف، 2010، صفحة 103)

2. مبررات قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها:

تنشأ التجارة الخارجية بين الدول للأسباب ذاتها التي تقوم عليها التجارة داخل الدولة الواحدة، ومع تنامي الحاجات في ظل الندرة النسبية للموارد، وتوافرها في بعض الدول دون الأُخرى عندها يصبح التخصص أمرا في غاية الأهمية ومربحا في نفس الوقت، ما يدفع لقيام التجارة الخارجية وفق العوامل التالية:

- لا يستطيع أي بلد أن ينعزل عن العالم لخارجي، لعدم قدرته على تحقيق اكتفاءه ذاتيا ولو نسبيا (سلمان، 2004، صفحة 35)
- يعتبر الاختلاف في تكاليف الإنتاج بين البلدان دافعا أساسي لقيام التجارة بينهما، حيث توجد في البلدان ذات اقتصاديات الحجم القدرة على تخفيض تكلفة انتاج وحدة واحدة من سلعة معينة، مقارنة مع بلدان أخرى تنتجها بكميات قليلة، وبالتالي ترتفع لديها تكلفة انتاجها (عبد السلام، 2007، صفحة 29).
- يعتبر التبادل التجاري مع الدول الأخرى من أجل توفير الاحتياجات من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو يمكن إنتاجها في الداخل ولكن بتكلفة مرتفعة حيث يصبح عندها الاستيراد من الخارج أفضل من إنتاجها في الداخل وبالتالي عليها أن تتخصص وتقسم العمل في إنتاج سلع وخدمات التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تتبادلها بفائض منتجات الدول الأخرى (حشيش، 2000، صفحة 21).

- يلعب التقدم التكنولوجي دورا مهم في تقسيم العمل عل الصعيد العالمي، باعتباره محدد أساسي في تخصص الدول خصوصا المتقدمة في انتاج السلع الرأسمالية على عكس الدول النامية التي لا تحوز على هذه الميزة النسبية (السريتي، 2008، صفحة 16).
- تعتبر تكاليف النقل شريان التجارة الدولية، فميزة وتكاليف النقل تحقق أفضلية نسبية للبلد في إنتاج وتبادل هذه السلع في الأسواق الدولية، فقد تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها مضافا إليه تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها في السوق الدولي، في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا ما كان سعرها الدولي مضافا إليه تكاليف النقل للداخل أقل من سعرها المحلي (حشيش، 2000، صفحة 24).

3. ماهية الزراعة و التنمية الزراعية:

استحوذت الزراعة على قدر كبير من الاهتمام لدى الكثير من المختصين في علم الاقتصاد، الامر الذي جعلها محل عديد الدراسات الاقتصادية، باعتبارها أول نشاط جعل الانسان يستقر عند ممارسته لها، لذا نجد معظم الحكومات تنتهج سياسات اقتصادية زراعية هدفها الحفاظ على العمالة الزراعية لخدمة الأرض مع دعمها وتأهيلها، باعتبار القطاع الزراعي المورد الأول لكل القطاعات وعلى رأسها قطاع الصناعة.

1.3 مفهوم الزراعة :

تعرف الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة بأنها العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان من أجل توفير الحاجات الانسانية (صالح هاشم، 2014، صفحة 13).

2.3 مفهوم التنمية الزراعية :

هي عملية إدارة معدلات النمو، وهدفها الرئيسي هو زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية كاستصلاح الأراضي، حيث تتدخل الحكومة بوضع برامج تنموية اللازمة لتشجيع لقطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، او من خلال تكثيف راس المال وادخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما يمتثل التنمية الزراعية الرأسية (لقوشة، 1998، صفحة 11).

3.3 مقومات التنمية الزراعية :

التنمية الزراعية تحتاج إلى مقومات أخرى خاصة بها، منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي: (النمري، 1998، صفحة 35)

أ. **الأراضي الزراعية:** هي البنية الأساسية للإنتاج الزراعي، حيث تعتبر ثروة طبيعية إستراتيجية مع العمل على حمايتها والحد من استنزافها، من خلال استخدام الأسمدة العضوية لتحسين مردودها وتوسيع المساحات المزروعة.

ب. الموارد المائية: تعتبر الموارد المائية عنصرا أساسيا لإمكانيات التنمية الاقتصادية عموما والزراعية خصوصا، حيث تكتسب إدارة الموارد المائية أهمية بالغة لدى الدول النامية، بحكم قلتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها وهدرها من ناحية أخرى.

ج. الثروة الحيوانية والنباتية: تعد الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لما لها من أثر مباشر على التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، من خلال تطويرها بكفاءة والاستثمار في هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة، لضمان استمرارها وقدرتها على الاستمرارية في النمو.

4. العلاقة الارتباطية بين تحرير التجارة الخارجية والقطاع الزراعي:

ترتبط التجارة الخارجية والقطاع الزراعي بعلاقة ارتباطية معقدة حيث ينتج عنها تأثير مباشر من خلال تحفيز التبادل التجاري والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة زيادة حركة السلع والخدمات عبر الحدود للدول، مما يسمح للبلدان بالتجارة في السلع دون حواجز تنظيمية أو التكاليف المرتبطة بها، كما يقلل التكاليف بالنسبة للبلدان التي تتاجر مع الدول الأخرى الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة فرص التصدير للمنتجات الزراعية، ويسهم في إيرادات القطاع الزراعي هذا من ناحية، كما قد يواجه القطاع الزراعي تحديات عند فتح الأسواق للمنافسة الدولية، خاصة إذا كانت المنتجات المستوردة تتمتع بتكلفة أقل وقد يؤدي في النهاية إلى انخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلك لان الواردات تخضع لرسوم أقل ومن المرجح أن تزداد المنافسة.

تجدر الإشارة أنه لابد أن يتم تحقيق التوازن بين تحرير التجارة وحماية القطاع الزراعي المحلي، خاصة في ظل وجود صعوبات هيكلية أو عدم تكافؤ في التنافس. ولتحقيق هذا التوازن يتطلب اتباع إصلاحات اقتصادية متوازنة وفعالة لضمان استمرارية القطاع الزراعي وتعزيز اندماجه في الاقتصاد العالمي ويمكن حصر هذه العلاقة الارتباطية في النقاط التالية:

- تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة المنافسة الأجنبية للمنتجات الزراعية المحلية، مما يستلزم رفع وإنتاجية كفاءة القطاع الزراعي.
- فتح الأسواق نحو الخارج للصادرات الزراعية يوفر فرصاً جديدة للنمو الزراعي وزيادة الإنتاج.
- تحرير دخول مستلزمات الإنتاج الزراعي (الآلات، المعدات، المدخلات، الأسمدة....) يسهم في خفض تكاليف الإنتاج.
- المنافسة تؤدي لتطوير البحث العلمي واستعمال تكنولوجيا حديثة مع استخدام طرق زراعية حديثة الامر الذي يرفع من الإنتاجية.
- تحرير التجارة يتطلب إجراء إصلاحات في السياسات التجارية للاندماج مع الاقتصاد العالمي.

II. سياسة التجارة الخارجية في ظل المخططات التنموية 2001-2024:

سنتطرق فيما يلي إلى البرامج الأربعة من خلال عرض أهدافها ومضمونها وآثارها على القطاع الزراعي

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل2001، عبارة عن مخصصات مالية موزعة على سنوات2001-2004 بنسب متفاوتة و تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية بغية انعاش الاقتصاد الوطني.

ويهدف برنامج دعم وإنعاش الاقتصاد الوطني إلى الوصول لثلاثة أهداف رئيسية وهي: توفير مناصب عمل، لتقليص البطالة؛ تحسين المستوى المعيشة، والرفع من القدرة الشرائية؛ دعم التوازن الجهوي، وتنمية المناطق الريفية؛

وتتمثل فترة 2000-2004 بالأساس تنفيذ محور التنمية المحلية والبشرية، وكذلك دعم الأنشطة الفلاحية والصيد البحري، البناء والاشغال العمومية مع دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، بلغ عدد المشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج حوالي 15974 مشروعا (عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة1980-2009 ، 2013-2014) منها 6312 مشروع يخص الري الفلاحي والصيد البحري (بوفليج، 2005، صفحة 106).

2. مرحلة سياسة دعم النمو (2005-2009):

مع بداية سنة 2005 واصلت الجزائر العمل على تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، حيث اعتمد على خمس (05) محاور أساسية تعكس اهتمام الجزائر بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتم تخصيص غلاف مالي قدر ب 60 مليار دولار لهذه المحاور الأساسية قسمت كالتالي: دعم التنمية الاقتصادية 337.2 مليار د.ج بنسبة 8%؛ تحسين ظروف المعيشة 1908.5 مليار د.ج بنسبة45 %؛ تطوير المنشآت الأساسية 1703.1مليار د.ج بنسبة 40.5%؛ تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال 50 مليار د.ج بنسبة 1.2%؛ تطوير الخدمة العمومية وتحديثها 203.9مليار د.ج بنسبة 4.9% (البرنامج التكميلي لدعم النمو ، 2005-2009).

يتبين لنا من خلال قراءة الاحصائيات أنه تم تخصيص ما نسبته 85,94% لكل من برنامج تحسين الظروف المعيشية والإسكان، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار أمريكي، هذا الاهتمام من طرف السلطات العليا للبلاد راجع لحساسية وأهمية توازن الجبهة الاجتماعي للحد من البطالة والفقر، أما في المرتبة الثالثة فقد خصص لمحور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة وهي قطاعات تعكس الاقتصاد الحقيقي، حيث تسهم في الرفع من القدرة الإنتاجية تلبية للطلب المحلي والخارجي بنسب لا بأس بها (تومي، 2011، صفحة 243).

3. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) :

بالنسبة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية فإن الاعتمادات المالية المخصصة له قدرت بحوالي 300 مليار دينار جزائري، والبرنامج يشمل النقاط التالية (كريم زرمان، 2010، صفحة 209):

- التجهيزات والمعلوماتية؛
- ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما المنتجات المحلية والفلاحية الحيوية (البيولوجية)، وحمايتها عن طريق التصدير والتنويع؛
- دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات، وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي من خلال ابرام اتفاقيات مع التكوين المهني والجامعات لتعزيز استحداث مناصب شغل ذات جودة؛
- اعتماد التكنولوجيا لمكافحة الآفات الفلاحية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، كوسائل العمل الجوي؛ دعم القطاع الريفي إلى جانب القطاع الفلاحي (الكهرباء الريفي، الغاز، البناء الريفي) سعيا لإعادة مقومات العيش في الريف الذي شهد نزوحا كبيرا نحو المدن بسبب ظروف البلاد في العشرية السوداء، وهذا من خلال اعتماد سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي جاءت لتحصيل المكتسبات التالية (وزارة الفلاحة، ماي 2022، الصفحات 35-36):

تحقيق أمن غذائي مستدام؛ انتهاج طرق جديدة لحكامه القطاع الفلاحي؛ تحقيق بعد النمو الاقتصادي الداخلي والمدعم؛ إعداد بفاعلية أدوات التسيير العمومي.

كما شدد رئيس صندوق النقد الدولي آنذاك على أن بإمكان الجزائر أن تتخذ قرارات من شأنها أن تؤهل الاقتصاد الكلي الجزائري وتسرع عملية التنمية؛ كما ثمن انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق مشيرا إلى " اتفاق الشراكة الموقع عليه مع الاتحاد الأوروبي قبل نهاية عام 2005، إضافة إلى مساعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (البنك الدولي، 2003-2005).

4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

قامت الجزائر بإقرار برنامج توطيد النمو الاقتصادي مواصلة بذلك تطبيق وتجسيد سياستها الإصلاحية، وتعزيزا للجهود المبذولة منذ عشر سنوات دعما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، محاولة منها الوصول إلى تحقيق استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال إستراتيجيات تعتبر محور هذا البرنامج، ففي المدى المتوسط يبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تعتبر دعامة الأمن الغذائي وقيام شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية حيث خصصت لهذا البرنامج من ميزانيتها غلافا ماليا ضخما المقدر ب 286 مليار دولار، ولقد ركزت الجزائر من خلاله على تدعيم القطاعات التالية:

- إدراج مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.
- مواصلة انجاز المشاريع الكبرى في عديد القطاعات كقطاعات البنية التحتية (السكك الحديدية، الطرق، والمياه) بمبلغ 9700مليار دينار ما يعادل 130 مليار دولار.

لقد تم تقسيم الاغلفة المالية برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) حسب خمس مجالات أساسية كالتالي: التنمية البشرية 9386,6 مليار دج؛ المنشآت القاعدية 6447 مليار دج؛ الخدمة العمومية 379 مليار دج؛ البحث العلمي والتكنولوجيا للإعلام والاتصال 250 مليار دج؛ الجماعات المحلية، الامن الوطني، والحماية المدنية أكثر من 895 مليار دج (Programme de Développement Quinquennale, 2010-2014, p. 250)؛

خصص هذا البرنامج ما يفوق 40% من الغلاف المالي للتنمية البشرية لتحسين ظروف المعيشة للسكان بضمان التزويد بالمياه وتوصيل الكهرباء والغاز، وتحسين جودة التعليم في مختلف أطواره، تدعيم خدمات الصحة العمومية، الشؤون الدينية، الاتصال والثقافة، الشبيبة والرياضة، التضامن الوطني والمجاهدين (لامية، 2013، صفحة 09).

خصص كذلك برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يقارب 40% من الغلاف المالي لمواصلة تطوير البنية التحتية وتحسين أداء الخدمة العمومية، كما أولى أهمية للتنمية الفلاحية والريفية في حين خصص ما يفوق 1500مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و2000مليار دج من القروض البنكية الميسرة لشق التنمية الصناعية من أجل تطوير الصناعات البتروكيماوية، وإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء.

في مجال الحد من البطالة خصصت الجزائر 350 مليار دج لمويل آليات توفير مناصب شغل مع دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما خصص البرنامج 250 مليار دج لدعم البحث العلمي والتكنولوجي وإدخال الرقمنة في قطاعي التعليم العالي والعمومي (لامية، 2013، الصفحات 11-12).

ويمكن تبيان مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات التنمية خلال الفترة (2000-2014) في الجدول رقم (01) أدناه:

الجدول رقم (01) مخططات التنمية خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دينار جزائري

	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)	البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)
المبلغ الإجمالي	525	4.202,7	21,214
نصيب الفلاحة	56	300	2000
النسبة (%)	10,6	7,1	4,7

المصدر: سفيان عمراني، " ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، الجزائر، 2015، ص: 273.

5- نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2019 (Nouveau Modèle De Croissance)

يهدف البرنامج إلى تحديد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطة عمل الحكومة بعد انتهاء البرنامج الخماسي السابق، حيث جاءت توجيهات الحكومة بضرورة إعداد هذا البرنامج بالتشاور مع جميع الفاعلين الاقتصاديين على الصعيدين الوطني والمحلي، مع مراعاة تجارب الماضي لتحسين تنفيذه وفعاليته لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة، وتحسين مستوى معيشة المحلية والعمل على تطوير اقتصاد إنتاجي وتنافسي في جميع القطاعات وتعزيز مقاومة الاقتصاد الجزائري لتأثيرات الأزمة المالية العالمية (سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ببروكسل، 2024)

وحسب قانون المالية لعام 2015، الذي يتضمن ميزانية بلغت 4079.7 مليار دينار جزائري، مما يمثل معدل نمو قدره 48.7٪ مقارنة بعام 2014، صادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 2016/07/26 يهدف الى اعتماد نهج مجدد لسياسة الموازنة لعدة سنوات2016-2019 مع محاولة تحقيق تنويع وتحويل الاقتصاد الجزائري في غضون آفاق 2030، كما تسعى الحكومة الجزائرية أيضًا إلى تحقيق توازن بين التقلبات الناتجة عن انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، حيث يكلف الخزينة العمومية حوالي 100 مليون دولار يوميًا مع كل انخفاض دولار واحد في سعر برميل النفط.

هذه المقترحات التي أقرتها الحكومة عبر النموذج الجديد لإصلاح الجانب الجبائي والتشريعي، وفق مقاربة بعيدة الأجل، من خلال جملة من التغيرات الهيكلية للعشر السنوات المقبلة، مرتكزة على ثلاثة مراحل أساسية:

- **مرحلة الإقلاع** ما بين 2016 و2019 والتي تتميز بتحسين حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة.
- **المرحلة الانتقالية** ما بين 2020 و2025 والتي تمكن من تطوير القدرات الخاصة لتعزيز النمو الاقتصادي وتدارك التأخر
- **مرحلة الاستقرار** ما بين 2026 و2030 والتي تتحقق فيه التوازنات للاقتصاد الوطني.

من بين النقاط الأكثر أهمية التي تم التطرق إليها في هذا البرنامج هي كالتالي:

- في الجانب المتعلق بالموازنة يبين النموذج الجديد للنمو أهداف محددة إلى غاية سنة 2019 وتتمثل حسب النموذج:
  - ضخ موارد إضافية مهمة في السوق المالي المحلي؛
  - تقليص فجوة العجز في الميزانية على أساس مسار متعدد السنوات؛
  - تحسين تحصيل الجباية العادية لما لها من دور في تغطية جزء معتبر من ميزانية التسيير؛
- في الجانب المتعلق بتنويع وتحويل الاقتصاد فإن النموذج يصبو إلى الوصول إلى الأهداف المنشودة خلال الفترة الممتدة ما بين 2020 و2030 من خلال:
  - المضي بوتيرة منتظمة من أجل الوصول لنمو عائد الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6,5% سنويا للفترة المحددة؛
  - تنويع الصادرات للمساهمة في دعم نمو الاقتصاد؛

- مضاعفة مساهمة الصناعة التحويلية كقيمة مضافة من 5,3% في سنة 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الخام في آفاق 2023.
- عصرنة قطاع الفلاحة مما يسمح بتحقيق تنويع الصادرات، وبلوغ هدف الأمن الغذائي؛
- الرفع من عائد الناتج المحلي الخام حسب الفرد الذي يجب أن يتضاعف ب 2.3 مرة؛
- اعطاء أولوية لتكوين الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتأهيل اليد العمالة؛
- دعم الجانب الزراعي من خلال تطوير القطاع الزراعي والريفي؛
- تحسين بيئة ومناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة، بما في ذلك توفير العقار الصناعي والزراعي، وتسهيل الحصول على القروض، وتوفير خدمات عامة جديدة (ministere des finances(2018), 2024)؛

III. دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر القطاع الزراعي الركيزة الأساسية لكل اقتصاد، ولكونه يحظى باهتمام الدولة الجزائرية فهي تسعى الى تبني إصلاحات اقتصادية لدعم هذا القطاع من خلال توفير الموارد اللازمة، وتطوير البنية التحتية، وتحسين السياسات الحكومية، لضمان تحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية الاقتصادية.

1- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

يساهم القطاع الزراعي في توفير الغذاء والأمن الغذائي، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، حيث تختلف نسبة مساهمته في اجمالي الناتج المحلي من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصادها، من خلال مساهمته في تكوين الناتج المحلي، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، والجدول رقم (02) تطور مساهمة الناتج الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2022.

الجدول رقم (02) مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2022،

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	الناتج الزراعي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	53800,90	4451,00	8,27%
2001	54648,00	5013,00	9,17%
2002	55914,00	5209,00	9,31%
2003	66200,00	6412,00	9,68%
2004	84800,00	7784,00	9,17%
2005	102500,00	7866,00	7,67%
2006	117288,00	8812,00	7,51%
2007	134143,00	10105,00	7,53%
2008	171756,00	11195,00	51,6%
2009	137746,70	12820,26	9,29%
2010	161734,40	13644,41	8,43%
2011	198769,10	16110,62	8,10%
2012	207821,72	18334,02	8,82%
2013	209415,56	20573,39	9,82%
2014	213343,24	21966,60	29,10%
2015	166894,00	19718,00	11,81%
2016	158401,88	19476,73	12,29%
2017	167574,80	20565,07	12,27%
2018	204523,00	20769,54	10,15%
2019	171157,86	25291,00	14,77%
2020	147688,69	20756,16	14,05%
2021	163472,80	19903,89	12,17%

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، (المجلد رقم 32،2012) (المجلد رقم 33،2013) (المجلد رقم 34،2014)، (المجلد رقم 36،2016)، (المجلد رقم ،2019)، (المجلد رقم ،2022) ص 10.

الملاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (02)، أن مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2013 تمثل 8,5% وهي ضعيفة نسبيا محققة بذلك أقل نسبة سنة 2008 ب6,51% ، بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي مست القطاع الفلاحي، ومرد هذا الانخفاض الحاصل في مساهمة القطاع الزراعي الى قلة الاستثمارات في هذا القطاع ناهيك عن ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي الأمر الذي يحد من تنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة الاستثمارات في القطاعات الغير الزراعية خاصة قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وبداية من سنة 2014 بدأت ترتفع لتصل إلى أعلى نسبة سنة 2019 إلى 14,77% بالرغم من تراجع مساهمة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا نتيجة ارتفاع صادرات الجزائر خارج المحروقات،

أما في سنة 2020 بقيت نسبة المساهمة 14,05%بالرغم من تراجع كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي، في ظل تداعيات الأزمة الصحية كوفيد 2019

2- مساهمة الناتج الزراعي في نصيب الفرد خلال الفترة (2000-2021):

يعتبر مؤشر نصيب الفرد من القطاع الزراعي، أداة مهمة لمعرفة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، كما أنه يتيح مقارنة مساهمة القطاع الزراعي بين الدول، وتقييم فعالية الاستراتيجيات المتبعة لدعم القطاع الزراعي، والجدول رقم (03) يبين تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر للفترة 2000-2021.

الجدول رقم (03) تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي بالدولار
2000	1758,20	145,46
2001	1772,21	162,57
2002	1800,96	167,78
2003	2094,94	202,91
2004	2630,69	248,58
2005	3101,55	238,33
2006	3477,99	261,31
2007	3899,51	293,75
2008	4892,82	321,7
2009	3924,41	365,25
2010	4535,29	382,61
2011	5458,55	422,43
2012	5542,65	488,97
2013	5468,20	537,21
2014	5401,09	556,12
2015	4176,21	493,41
2016	3920,33	478,78
2017	4016,56	492,92
2018	4801,01	487,55
2019	3980,42	588,16
2020	3337,60	469,07
2021	3700,32	450,54

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، (المجلد رقم 32، 2012) (المجلد رقم 33، 2013)، (المجلد رقم 34، 2014)، (المجلد رقم 36، 2016)، (المجلد رقم ،2019)، (المجلد رقم ،2022) ص ص 10-11.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي سجل ارتفاعا من سنة الى أخرى، حيث انتقل من 145,46 دولار سنة 2000 إلى 588.16 دولار سنة 2019 أي بنسبة زيادة تقدر ب 304,34%، هذا مرده إلى استمرار ارتفاع كمية الإنتاج الزراعي من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بسبب تحرير الأسعار وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية لتنويع الصادرات خارج المحروقات، ليشهد تراجع طفيف سنة 2020 بسب تفشي جائحة كورونا كوفيد-19، وما صاحبه من انكماش في الاقتصاد العالمي، وارتفاع لأسعار المنتجات الزراعية.

3- مدخلات الإنتاج الزراعي:

تتطلب عملية الإنتاج الزراعي توافر عديد المدخلات من مكننة، وأسمدة وهو ما يظهره الجدول رقم (04) التالي:

الجدول رقم (04) تطور مدخلات الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2002-2021):

الوحدة: العدد بالوحدة، الإنتاج بألف طن صافي

	عدد الجرارات	عدد الحاصدات	انتاج الأسمدة الآزوتية	انتاج الأسمدة الفوسفاتية
متوسط الفترة 2006/2002	81284	10069	2059,60	443,94
متوسط الفترة 2011/2007	104409	12129	900,00	800,00
2012	102055	9521	900,00	800,00
2013	103635	9619	900,00	800,00
2014	105789	9713	900,00	800,00
2015	108551	9785	//	//
2016	110261	9833	//	//
2017	110968	10140	//	//
2018	111505	10584	//	//
2019	112095	10974	//	//
2020	112610	11254	1043,20	3240
2021	113125	11534	1043,20	3240

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم (المجلد رقم 30،2010) ص ص 119-122، (المجلد رقم 35،2015) ص ص 108-110، (المجلد رقم 38، 2018 ص ص 176-177-184-185، (المجلد رقم 42،2022) ص ص 161-162-169-170.

الملاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (03) تزايد عدد الجرارات من 81284 جرار لمتوسط الفترة 2002-2006 إلى 113125 جرار سنة 2021 بنسبة زيادة تقدر ب 39.17%، كما بلغ عدد الحاصدات الزراعية 11534 حاصدة زراعية بعدما كان 10069جرار في متوسط فترة 2002-2006، وهذا مرده إلى زيادة الدعم المالي للقطاع

الزراعي لتغطية أكبر للمساحات الزراعية، ومواصلة لإستراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات، كما تضاعف انتاج الأسمدة الآزوتية ليصل 1043.20 ألف طن وإنتاج الأسمدة الفوسفاتية 3240 لألف طن.

4- مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية:

لمعرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية، لابد من التطرق إلى أهم المؤشرات التي تؤثر على سياسة تحرير التجارة الدولية، وهي نمو معدلات الصادرات والواردات الزراعية، مساهمة كل من الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية إضافة الى معدل الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية، نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية، ونسبة مساهمة التجارة الزراعية في التجارة الخارجية الكلية.

الجدول رقم (05): يوضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية للفترة 2014-2021.

الوحدة: مليون دولار

المؤشر	سنة 2014	سنة 2021	معدل النمو
الصادرات الكلية	62884,29	22483,1	-%64,24
الواردات الكلية	58274,09	37215,4	-%36,13
الصادرات الزراعية	772,54	1404,6	%81,81
الواردات الزراعية	19409,38	9893,1	-%49,02
حجم التجارة الخارجية الكلية	121158,38	59698,5	-%50,72
حجم التجارة الزراعية	20181,92	11297,7	-%44,02
رصيد الميزان التجاري الزراعي	18636,84	8488,5	-%54,45
نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات	1,22%	%6,24	//
نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات	%33,30	%26,58	//
معدل تغطية التجارة الخارجية الزراعية	3,98%	14,19%	//
نسبة التجارة الزراعية إلى التجارة الكلية	%16,65	%18,92	//

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم (المجلد رقم 35،2015) ص ص 119-122، 185، (المجلد رقم 42،2022) ص ص 161-162-169-170.

تظهر المعطيات الموضحة في الجدول رقم (05) إلى أن الواردات الزراعية بلغت نحو 19409,38 مليون دولار عام 2014 لتنخفض إلى 9893,1مليون دولار سنة 2021 وذلك بمعدل انخفاض سنوي يقدر ب- **49,02%**، في حين ارتفعت الصادرات الزراعية من 772,54 مليون دولار سنة 2014 إلى 1404,6 مليون دولار وذلك بمعدل ارتفاع يقدر ب 81,81%، وبهذا سجل انخفاض في العجز في الميزان التجاري حيث انتقل من 18636,84مليون دولار سنة 2014 إلى8488,5 مليون دولار سنة 2021، وذلك بنسبة انخفاض في العجز تقدر ب -54,45%، في حين ارتفع معدل تغطية التجارة الخارجية الزراعية من 3,98% سنة 2014 ليصل إلى 14,19% سنة 2021، كما ارتفعت نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات من 1,22% سنة 2014 إلى 6,24% سنة 2021، كما انخفضت نسبة

الواردات الزراعية إلى الواردات من % 33,30 سنة 2014 إلى 26,59% سنة 2021، كما بلغ حجم التجارة الخارجية 20181,92 مليون دولار، كما تضاعفت نسبتها إلى التجارة الخارجية الكلية لتصل إلى 30,35% سنة 2021.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية معرفة مساهمة تحرير التجاري في القطاع الزراعي للجزائر خلال السنوات 2000-2022، وعليه تم التطرق إلى مجموعة من المفاهيم حول التحرير التجاري والقطاع الزراعي، ومدى مساهمته في الرفع من القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي، الذي يعتبر بديلا تنمويا خارج قطاع المحروقات، أين تم استخدام مؤشرات التحرير التجاري والقطاع الزراعي، والعلاقة الارتباطية بينهما ولقد خلصنا من خلال البحث الى مجموعة من النتائج أهمها:

- انتهجت الدولة الجزائرية إصلاحات اقتصادية من خلال سياسات زراعية منذ سنة 2000 الى يومنا هذا، بغية النهوض وتطوير القطاع الزراعي، حيث ساهمت هذه السياسات في تطوير المجال الزرعي، والرفع من الاستثمارات الزراعية.
- شهدت فترة الدراسة تعافي وارتفاع لمعدل تغطية الصادرات للواردات (مدى قدرة الصادرات على تغطية تكلفة الواردات)، بالرغم من حدوث أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية 2015/2014، وتداعيات جائحة فيروس كورونا 2019، إلا أن معدل التغطية للاقتصاد الجزائري بلغ 14,19 %، بعدما كان 3,98% سنة 2014.
- بينت التغيرات في رصيد الميزان التجاري تراجع في الرصيد بسبب سياسة كبح الواردات للمحافظة على العملة الصعبة، ما يفسر انخفاض الواردات الزراعية من جهة، ومن جهة أخرى قابله ارتفاع في الصادرات الزراعية.
- خلال فترة الدراسة، شهدت نسبة مساهمة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي تحسن، حيث بلغ 14,05 % سنة 2020 بالرغم من انكماش الاقتصاد العالمي.
- شهدت فترة الدراسة تحول هيكلي للاقتصاد وفقا لما جاء في نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030، حيث شهد ارتفاع محسوس نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي حيث بلغ 588,16 سنة 2019.

وبناءا على ما سبق، يمكن الخروج ببعض التوصيات:

- المواصلة في السياسات المنتهجة من طرف الدولة لدعم تنويع الصادرات خارج المحروقات، من خلال تعزيز بيئة الأعمال وتحسين البنية التحتية وتطوير القدرات الإنتاجية في القطاع الزراعي، بالبحث وتطوير هذا التوجه بالنظر إلى للأهمية والمساهمة التي يمكن أن يقدمها في التنمية الاقتصادية.
- لابد على الدولة أن تعزز التعاون مع الشركاء الدوليين، لضمان استفادة قصوى من فرص التجارة الخارجية وتعزيز دورها على الصعيد العالمي، كمنتج ومصدّر للمنتجات الزراعية ذات الجودة العالية.
- تهيئة المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا في قطاع الزراعي، ولا يتحقق هذا إلا إذا توفرت إرادة سياسية واضحة المعالم، كاستحداث هيئة مستقلة تعنى بالاستثمارات الأجنبية.

قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009العدد . الجزائر.
- البنك الدولي .(2005-2003) .التطورات الاقتصادية .
- السريتي, ا. م .(2008) .اقتصاديات التجارة الخارجية .مصر: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.
- النمري, خ. ب .(1998) .شركات الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي .الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- بوفليج, ن .(2005) .آثارالتنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية .مجلة شمال إفريقيا.106 ,
- تومي, ع. ا .(2011) .الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق .الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- حشيش, ع. أ .(2000) .العلاقات الاقتصادية الدولية .مصر: دار الجامعة الجديدة.
- سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ببروكسل Récupéré sur Programme .(2024, 02 17) . quinquennal 2015-2019: https://algerian-embassy.be/programme-quinquennal-2015-2019/
- سلمان, ع. ا .(2004) .التبادل التجاري الاسس والعولمة والتجارة الالكترونية .الأردن: دار الحامد.
- شعيب, ب & .,بن يخلف, ز .(2010) .مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- صالح هاشم, م .(2014) .الجغرافية الزراعية .عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- عبد السلام, ر .(2007) .العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق .القاهرة: المكتبة العصرية للنشر.
- عماري, ز .(2014-2013) .تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة1980-2009 . أطروحة دكتوراه .بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- عماري, ز ,(2014) .نوفمبر 24-23 .(القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي..أين الخلل .الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائيفي الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية .3 ,الشلف, جامعة حسيبة بن بو علي.
- غنيم, أ. ف .(2006) .تحرير التجارة الخارجية .واشنطن: مركز المشروعات الدولية.
- كريم زرمان .(2010) .التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي .مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية.209 ,
- لامية, أ. ع ,(2013) .مارس 12-13 .تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014 .المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي.09 ,
- لقوشة, ر .(1998) .التنمية الزراعية في مفهوم متطور .القاهرة: المكتبة الأكادمية.
- وزارة الفلاحةعرض مسار الجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق .الجزائر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية) . .ماي 2022.
- Gilbert Niyongabo. (2003). Politiques D'ouverture Commerciale Et Developpement Economique,. Universite d'auvergne, Clermont-Ferrand 1.
- Ministere Des Finances(2018). (2024, 02 17). Récupéré sur Rapport de presentation du proget de la loi finances 2018 et prevision2019-2020: http//:www.mf.gov.dz